Document: EB 2006/89/R.21/Rev.1
Agenda: 13(b)(iv)
Date: 14 December 2006
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية تنزانيا المتحدة من أجل

برنامج دعم المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة والمتوسطة

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والثمانون
روما، 12 – 14 ديسمبر/كانون الأول 2006

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Samuel Eremie
مدير البرنامج القطري
هاتف: +39-06-5459-2079
بريد إلكتروني: s.eremie@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: +39-06-5459-2374
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة ii

خريطة منطقة البرنامج iii

موجز التمويل iv

أولاً– البرنامج 1

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج 1

باء – التمويل المقترح 1

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة 2

دال – الأهداف الإنمائية 3

هاء – التنسيق والمواءمة 4

واو – المكونات وفئات النفقات 4

زاي – الإدارة، مسؤوليات التنفيذ والشركاء 5

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية 6

طاء – إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق 6

ياء – المخاطر الرئيسية 7

كاف – الاستدامة 8

ثانياً– الوثائق القانونية والسند القانوني 8

ثالثاً– التوصية 9

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 11

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية

الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض والمنحة المقترح تقديمهما إلى جمهورية تنزانيا المتحدة من أجل برنامج دعم المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة والمتوسطة الواردة في الفقرة 37.

خريطة منطقة البرنامج

جمهورية تنزانيا المتحدة

برنامج دعم المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة والمتوسطة

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية تنزانيا المتحدة

برنامج دعم المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة والمتوسطة

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية تنزانيا المتحدة
الوكالة المنفذة	وزارة الصناعة والتجارة والتسويق
التكلفة الكلية للبرنامج:	25.32 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	12.95 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 19.50 مليون دولار أمريكي تقريبا)
قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:	000 300 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 000 450 دولار أمريكي تقريباً)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) سنويا
الجهة المشاركة في التمويل:	منظمة المعونة الأيرلندية (مقترحة)
قيمة التمويل المشترك:	0.91 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة المقترض:	4.23 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	0.23 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	سيشرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على البرنامج مباشرة

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية تنزانيا المتحدة من أجل برنامج دعم المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة والمتوسطة

أولاً- البرنامج

ألف- فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج

1- يهدف البرنامج إلى مساعدة الحكومة على تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر، وهي (أ) تخفيض البطالة والبطالة المقنعة في الريف؛ (ب) زيادة الإنتاجية والربحية والدخل الآتي من خارج المزرعة بزيادة إمكانيات الوصول إلى الأسواق والخدمات، وبتحسين المشاريع الريفية الصغيرة والمتوسطة. ويستهدف البرنامج، الذي يُعرف على نطاق أوسع باسمه السواحيلي المختصر "موفي"، الريفيين المشتغلين بالأعمال التجارية لتحسين مهاراتهم ومعارفهم مع إمكانيات وصولهم إلى الأسواق، ومن ثَمَّ تحسين أمن الأسرة الغذائي ودخلها النقدي.

باء- التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- من المقترح أن يقدم الصندوق مساعدة مالية لجمهورية تنزانيا المتحدة قرضا بمبلغ 12.95 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل نحو 19.50 مليون دولار أمريكي) بشروط تيسيرية للغاية ومنحة مقدارها 000 300 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (بما يعادل نحو 000 450 دولار أمريكي) للمساعدة على تمويل برنامج دعم المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وستكون مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة مقداره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) سنويا.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- تبلغ مخصصات جمهورية تنزانيا المتحدة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق للفترة 2007-2009، ما مقداره 48.82 مليون دولار أمريكي. ويقع التمويل المقترح الإجمالي لهذا البرنامج وقدره 19.95 مليون دولار أمريكي ضمن هذه المخصصات.

الصلة بالنهج القطاعية الوطنية الشاملة أو أدوات التمويل المشترك الأخرى

4- لن يعمل البرنامج بواسطة ترتيبات "سلة أموال".

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

5- أعلن عن تأهيل جمهورية تنزانيا المتحدة للاستفادة من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في نوفمبر/تشرين الثاني 2001. وهذا أعطى البلد إعفاءات من خدمة الديون مقدارها 3 مليارات دولار

أمريكي مع بقاء صافي نسبة ديونها إلى صادراتها الحالية دون الحد الأعلى المستهدف، البالغ 150 في المائة طيلة الفترة 2000–2020. وانخفضت مدفوعات خدمة الديون من 193 مليون دولار أمريكي في سنة 1999 إلى 116 مليون دولار أمريكي في الفترة 2001–2010. وانخفضت خدمة الديون كنسبة مئوية من إيرادات الحكومة من 19 في المائة في سنة 2000 إلى 7.7 في المائة في الفترة 2001–2010. وتخصص الموارد، التي أتاحها إعفاء الديون لبرامج رئيسية للحد من الفقر، بما فيها البرنامج المقترح هنا، ويرد بيانها في الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر. وموَّلَ الصندوق 12 قرضا في جمهورية تنزانيا المتحدة (في الفترة 1978–2005). ويبلغ متوسط المبالغ المصروفة سنوياً من أموال جميع المشاريع الجارية 16.6 مليون دولار أمريكي.

تدفق الأموال

6- ستفتح وزارة الصناعة والتجارة والتسويق، من خلال وزارة المالية، حسابات للبرنامج وتحتفظ بها في مصرف تجاري يقبله الصندوق. وستتدفق الأموال من الحساب الخاص المفتوح بالدولار الأمريكي عن طريق الخزانة مباشرة إلى حسابات وزارة الصناعة والتجارة والتسويق، وفقاً لخطة العمل والميزانية السنوية، وتنبؤات التدفق النقدي ذات الصلة التي تعدها الوزارتان لكل فصل من فصول السنة. ثم تنقل الأموال فيما بعد من حساب مقر وزارة الصناعة والتجارة والتسويق إلى حساباتها الإقليمية.

ترتيبات الإشراف

7- سيتولى الصندوق الإشرافَ على القرض والمنحة إشرافاً مباشراً.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

8- لا يتوقع إعطاء أي استثناءات لهذا البرنامج. وسيتم وضع خطة التوريد في صيغتها النهائية أثناء مفاوضات القرض.

التسيير

9- جمهورية تنزانيا المتحدة من الدول السباقة في تنفيذ جداول أعمال التنسيق والمواءمة التي يشجعها إعلان باريس لفعالية المعونة. وقد بدأت، كجزء من الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر، عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تستند إلى تحسين أسباب المعيشة والإصلاحات السياسية والتنظيمية لتحقيق النمو الاقتصادي وكذلك حسن التسيير. ويحتل البلد مرتبة عالية (تزيد عن 50 في المائة) في الدليل الإجمالي للتسيير في البلدان الأفريقية، كما جاء في دراسة أجرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في سنة 2005.

جيم– المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

10- تشمل المجموعة المستهدفة ما يلي: (i) المشاريع الريفية الصغرى، التي يتألف معظم مالكيها من أسر فقيرة ناشطة اقتصادياً بمن فيهم النساء والشباب وكذلك الأسر التي يوجد بين أفرادها مرضى مزمنون،

ومعوقون ومصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز)؛ (ii) المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة وصيادو الأسماك، الذين توجد لديهم إمكانيات للإنتاج وبيع إنتاجهم لمشاريع تقوم بتحضيره؛ (iii) أسر ريفية فقيرة ناشطة اقتصادياً لديها قوة عاملة تنتهز بها فرص العمالة المتزايدة في سلاسل القيم المحسَّنة.

نهج الاستهداف

11- سيتدخل البرنامج في ستة من أقاليم البر الرئيسي في تنزانيا الواحدة والعشرين (إيرينغا، مانيارا، موانزا، بواني، روفوما، تانغا). وقد اختيرت هذه الأقاليم الستة على أساس معيارين رئيسيين اثنين، هما: **الفقر وإمكانيات العمل التجاري**. مقارنةً بالمعدل الوطني لنسبة عدد الفقراء من السكان في البر الرئيسي لتنزانيا (36 في المائة)، تكون كل من موانزا وبواني وروفوما أفقر من غيرها (إذ تبلغ نسبة الفقراء فيها 43 في المائة، و38 في المائة، و37 في المائة، على التوالي)، بينما مانيارا وإيرينغا وتانغا أقل فقراً (إذ تبلغ نسبة الفقراء فيها 31 في المائة، و28 في المائة، و26 في المائة، على التوالي). ويبدو أن الأقاليم الستة المختارة أكثر نشاطاً في الأعمال التجارية إلى حد ما، لأن أكثر من 4 في المائة من سكانها الريفيين يعملون لحساب أنفسهم في أنشطة خارج المزرعة، سواء أكان أم لم يكن لديهم موظفون، بينما المتوسط الوطني لهذه الفئة من السكان الريفيين لا يتجاوز 3 في المائة.

المشاركة

12- ستتشارك الفئة المستهدفة بعدد من الطرق، منها: (i) كأعضاء في مجموعات مستمعة استماعاً موجَّهاً؛ (ii) كجهات فاعلة في سلسلة القيم (منتجون، صغار المجهزين، موظفون متفرغون وموسميون، أشخاص مشتغلون بالأعمال التجارية)؛ (iii) كمقدِّمي خدمات ريفية.

دال- الأهداف الإنمائية

أهداف البرنامج الرئيسية

13- سيسعى البرنامج إلى تحسين مهارات أفراد المجموعة المستهدفة من الريفيين المشتغلين بالأعمال التجارية (بمن فيهم فقراء الريف والنساء والشباب) ومعارفهم لتحسين سبل معيشتهم، وتحسين إمكانيات وصولهم إلى الأسواق، بغية زيادة الاكتفاء الغذائي للأسر ودخلها النقدي.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

14- تمشِّياً مع برنامج إصلاح الخدمة العمومية لتحسين أداء الموظفين المدنيين، يُنتظَر أن تصبح منظمة تنمية الصناعات الصغيرة أكثر استجابةً وفعاليةً في تقديم خدمات تنمية المشاريع التجارية، في المناطق الريفية على وجه الخصوص. ويهدف البرنامج أيضاً إلى دعم برنامج إصلاح الحكم المحلي ببناء القدرة على دعم تنمية المشاريع التجارية في المناطق الريفية. وأخيراً، ستتعرض سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة للضغط لكي تضمن وصول الريفيين المشتغلين بالأعمال التجارية إلى المعلومات والخدمات والأسواق لتحسين النشاط الاقتصادي.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

15- تهدف أول مجموعة مخرجات الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر إلى تحويل اقتصاد جمهورية تنزانيا المتحدة القائم على الزراعة إلى اقتصاد شبه صناعي قائم على الصادرات وقادر على المنافسة. وكان في هذا السياق، وكذلك في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، أن تصوَّرَت وثيقةُ الفرص الاستراتيجية القطرية التي وضعها الصندوق فكرة هذا البرنامج في سنة 2003، عقب مناقشات مع وزارة المالية، ووزارة الصناعة والتجارة والتسويق وشركاء آخرين في التنمية.

هاء- التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأهداف الوطنية

16- يتفق البرنامج مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر المتمثلة في الحد من البطالة والفقر، بخاصة بين سكان الريف الضعفاء. ويتفق أيضاً مع الهدف الإجمالي لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي رسمتها الدولة في سنة 2003، لتعزيز إيجاد الوظائف وتوليد الدخل بتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

17- تمشِّياً مع إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات، أعدت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، بدعم من الشركاء في التنمية، استراتيجية مساعدة مشتركة لتنزانيا يتفق معها تصميم البرنامج.

واو- المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

18- سيتألف المشروع من ثلاثة مكونات، هي: المكون الأول – الاتصالات في الأعمال التجارية الريفية (20 في المائة من التكلفة الأساسية)؛ والمكون الثاني – خدمات دعم الأعمال التجارية الريفية (58 في المائة من التكلفة الأساسية)؛ والمكون الثالث – تعزيز المؤسسات (22 في المائة من التكلفة الأساسية).

فئات النفقات

19- يعادل مجموع تكاليف الاستثمار 93.5 في المائة من التكلفة الأساسية، وهي تتكون من عقود لتقديم خدمات (48 في المائة)؛ مركبات ومعدات ومواد (6 في المائة) وتدريب وحلقات عمل (27 في المائة)؛ ومساعدة تقنية (10.5 في المائة)؛ ودعم للمؤسسات الإعلامية (1 في المائة) ودراسات (1 في المائة). وتشمل التكاليف المتكررة المرتبات والعلاوات (2.5 في المائة)؛ والتشغيل والصيانة (4 في المائة).

التمويل رجعي الأثر

20- يمكن تحمل نفقات المشروع المتعلقة بالنشاطات الاستهلالية بما يقارب مجموعه 000 400 من وحدات السحب الخاصة قبل إنفاذ البرنامج وبعد 1 يناير/كانون الثاني 2007. وتكون مستحقة السداد من القرض والمنحة عقب إنفاذ البرنامج.

زاي– الإدارة، مسؤوليات التنفيذ والشركاء

شركاء التنفيذ الرئيسيون

21- ستدخل وزارة الصناعة والتجارة والتسويق ومنظمة تنمية الصناعات الصغيرة في شراكة مع شريك تنفيذ وسائط الإعلام وشركاء تنفيذ سلسلة القيم الذين سيختارون جميعا على أساس تنافسي. وستدخل مؤسسات التمويل الصغير وسلطات الحكومة المحلية ومنظمات المزارعين والمشروعات الريفية أيضا في مراحل التنفيذ المختلفة للبرنامج.

مسؤوليات التنفيذ

22- ستكون وزارة الصناعة والتجارة والتسويق ومنظمة تنمية الصناعات الصغيرة مسؤولين عن تنسيق البرنامج ورصده وتقييمه. وسيكون شريك تنفيذ وسائط الإعلام الشريك الرئيسي لتنفيذ الاتصالات في مكون الأعمال الريفية، أما شركاء تنفيذ سلسلة القيم فهم الشركاء الرئيسيون في تنفيذ مكون خدمات دعم الأعمال الريفية. وستكون المجالس الإقليمية ومجالس المقاطعات مسؤولة عن تسهيل البرنامج على المستوى الإقليمي ومستوى المقاطعات، أما منظمات المزارعين ومؤسسات التمويل الصغير والمشروعات الريفية فستساهم في سلاسل القيم.

دور المساعدة التقنية

23- ستؤدي المساعدة التقنية دَوراً أساسياً في بناء قدرات المؤسسات العامة والمشاركين من القطاع الخاص. وقد ساعدت الدراسات التي أجريت على القدرات على الصعيد الوطني في تعيين المجالات التي يلزم فيها تقديم مساعدة تقنية دولية.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

24- تؤدي العقود دوراً كبيراً في البرنامج وسوف تُستخدَم في أغلبية أنشطة التنفيذ. وسيبدأ التعاقد لدى تفعيل القرض وسوف تُستخدَم إجراءات التوريد المعمول بها في الحكومة وفي الصندوق.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها

25- منظمة المعونة الأيرلندية منظمة مقترحة لأن تكون ممولة مشاركة وستلتزم بمبلغ 0.91 مليون دولار أمريكي، يُنفَقُ معظمه في بناء القدرات.

حاء- الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

26- سيقدم مكون اتصالات الأعمال الريفية معلومات تجارية إلى جميع سكان الريف، الذين توجد لديهم إمكانية الاستماع إلى الإذاعات أو الوصول إلى غيرها من وسائط الإعلام مثل الهاتف الخلوي، شبكة الإنترنت أو لوحات الإعلانات القروية. وستكتب اختصاصات الشريك في تنفيذ وسائط الإعلام لضمان توجيهِ مضمونِ البرنامج إلى الفئات المحرومة (الأُميّين والنساء والأسر التي تعولها نساء وسكان المناطق النائية والأشخاص الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، والمسنّين). وسينشئ مكون خدمات دعم الأعمال الريفية ويعزِّز صلات سابقة ولاحقة مع سلاسل قيم مختارة. وسيكون لهذه الصلات مفعول مضاعفة فرص الوظائف الجديدة، وزيادة الطلب على منتجات المزارع، وكذلك زيادة الطلب على الخدمات المهنية وخدمات المدخلات.

الجدوى الاقتصادية والمالية

27- لم يتم تعيين سلاسل القيم، التي يدعمها البرنامج، مسبقاً في مرحلة التصميم لأن واحداً من أوائل الأنشطة التي ستنفذ في مرحلة التنفيذ هو تعيين سلاسل القيم التي تلبي اثنين من المعايير الرئيسية، هما: (i) قابلية مختلف الجهات الفاعلة في سلسلة القيم للتطبيق المالي (وهذا يشمل الفقراء وغير الفقراء على حد سواء)؛ (ii) زيادة دخل المجموعة المستهدفة. وتبيَّنَ من استعراض دراسات أُجرِيَت مؤخراً في القطاع الفرعي[1] أن إنتاج الفستق، ومزارع منتجات الألبان وتسمين السراطين في الوحل هي بعض سلاسل القيم التي تفي بهذه المعايير.

طاء- إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

28- يهيِّئُ مكون، الاتصالات في الأعمال التجارية الريفية لإعداد استراتيجية لإدارة الاتصالات والمعرفة في مجال الأعمال التجارية الريفية، لتعزيز قدرات الأسر الريفية، ووكالات الاتصال، والمنظمات المحلية، وشبكات الدعم؛ وتحسين سبل المعيشة في الريف؛ وتنفيذ استراتيجية الاتصالات مع التركيز على الإذاعة؛ وتنفيذ استراتيجية إدارة المعرفة، التي تهدف إلى تعلُّم الخبرات الابتكارية وتبادُلها داخل نطاق الصندوق وفيما بين المنظمات المشاركة له في جمهورية تنزانيا المتحدة.

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها البرنامج

29- سيقوم البرنامج ببناء قدرات محطات إذاعة مختارة لتمكينها من الوصول بصورة مستدامة إلى أفقر المشتغلين بالأعمال التجارية وأبعدهم مقاماً بطريقة تَمَّت تجربتُها بنجاح في مناطق ريفية أخرى من شرق أفريقيا. وستُجرى في نهاية السنة الثانية والسنة الخامسة من البرنامج استعراضات مستقلة لتقييم فعالية نَهج الاستهداف في الوصول إلى المجموعات المستهدفة، لا سيما النساء.

---

[1] انظر وثيقة تصميم البرنامج والملفات المتعلقة بها.

نهج توسيع النطاق

30- سيقع تنفيذ البرنامج على عاتق وزارة حكومية قائمة (وزارة الصناعة والتجارة والتسويق) ومنظمة شبه حكومية (منظمة تنمية الصناعات الصغيرة). وبتعزيز قدراتهما على دعم تطوير سلاسل القيم، سيعيد البرنامج توجيه النُّظُم الوطنية لمدِّ أنشطة البرنامج إلى ما وراء الأقاليم الستة المشمولة به إلى الأقاليم الخمسة عشر الباقية. ومن المتوقع أن تلتزم الحكومة بتوفير الموارد اللازمة لمنظمة تنمية الصناعات الصغيرة لتكرار أنشطة البرنامج في الأقاليم الأخرى، وسيتم استعراض هذا الالتزام في السنة الخامسة للبرنامج.

ياء- المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

31- تم تعيين ست مخاطر أساسية هي: (i) ألاّ تصل البرامج الإذاعية إلى المجموعة التي يستهدفها الصندوق، ويتم التخفيف من هذا الخطر بإنشاء مجموعات استماع لضمان فهم المستفيدين المحتملين للرسائل المُذاعة، وإجراء استعراضات مستقلة لضمان استفادة الفقراء، وإجراء عمليات تقييم للبرامج؛ (ii) ألاّ تكون سلاسل القيم المختارة مواتية للفقراء، ويتم التخفيف من هذا الخطر بتولي الصندوق استعراض الصلاحيات والمعايير لاختيار المشتركين في المناقصات والموافقة عليها لضمان كونها متفقة مع إجراءات التوريد المعمول بها في الحكومة وفي الصندوق، واستصدار عقود التوريد في جزأين للفصل بين الدراسات والتنفيذ؛ (iii) ألاّ تتاح للفقراء إمكانيات الوصول إلى سلاسل القيم، ويتم التخفيف من هذا الخطر بإجراء عمليات تقييم مستقلة لتصميم المشروع (كاستخدام جامعة، مثلاً، للقيام بذلك)، وعقد اجتماعات سنوية مع المستفيدين (بما في ذلك النساء والأسر التي تعولها نساء) للاستماع إلى تقارير منهم عن منظورهم للوصول إلى كل واحدة من سلاسل القيم؛ (iv) ألاّ تكون لدى المشاركين في سلاسل القيم إمكانيات للوصول إلى الضمانات المطلوبة، ويتم التخفيف من هذا الخطر بإقامة صلات وثيقة مع برامج التمويل التي يساعدها الصندوق وغيرها من برامج مؤسسات التمويل الصغري/البرامج التسويقية، وينبغي أن يبدأ البرنامج في المقاطعات/الأقاليم التي توجد فيها هذه البرامج وتؤدي عملها بالفعل (مثل برنامج الخدمات المالية الريفية، وبرنامج تنمية نظم التسويق الزراعي)، وفي حالة عدم تمكُّن المستفيدين من الحصول على قروض سيضع البرنامج ترتيبات بديلة؛ (v) ألاّ تتبع الاستعانة بالخبراء الاستشاريين في مجال التوريد مبادئ التوريد المعمول بها لدى الصندوق، وهي التنافس والاقتصاد والكفاءة ويتم التخفيف من هذا الخطر بإجراء استعراض مستقل لعملية التوريد في السنة الثانية للبرنامج لضمان التقيُّد بالمبادئ التوجيهية للتوريد المعمول بها في الحكومة وفي الصندوق، بما في ذلك موافقة الصندوق عليها؛ (vi) ألاّ يكون أداء منظمة تنمية الصناعات الصغيرة جيدا، ويتم التخفيف من هذا الخطر بوضع أهداف للأداء، وسيجرى أول استعراض للمنظمة في السنة الثانية للبرنامج، وإذا لم تحقِّق المنظمة الأهداف الموضوعة لها يُطلب ضمان أن يقوم الصندوق/الحكومة باستطلاع إمكانيات وضع ترتيبات مؤسسية بديلة.

التصنيف البيئي

32- عملاً بإجراءات الصندوق للتقييم البيئي، صُنِّفَ البرنامج كعملية من الفئة باء إذ لا يحتمل أن يكون له تأثير بيئي سلبي كبير[2]. وإن صغر حجم أنشطة الأعمال التجارية، التي يدعمها البرنامج، وطبيعتها المتنوعة لا تبرر إجراء تقييم للأثر البيئي. غير أن منظمة تنمية الصناعات الصغيرة والمجلس الوطني لإدارة البيئة سيطوران مجموعة أدوات لتقييم الأثر البيئي تجهز المنظمةَ لإجراء تقييم من عندها هي لكل عملية بغية تعيين المخاطر الممكنة وتدابير التخفيف اللازمة.

كاف – الاستدامة

33- بالنسبة لمكون الاتصالات في الأعمال الريفية، تعتبر الاستدامة جزءا أساسيا من المكون منذ البداية بتشجيع إقامة شركات في القطاع الخاص، تكون قابلة للبقاء. ومن أمثالها: في حالة الإذاعة – محطات إذاعة خاصة لديها القدرة على تلبية طلبات المجموعة المستهدفة من المستمعين وربما تموِّل نفقاتُ الإعلانات تكاليفَ البرنامج. وبالنسبة لمكون خدمات دعم الأعمال الريفية، تعتبر التنمية المستدامة للأعمال التجارية وخدمات السمسرة، كمؤشرات للنجاح، ضرورية لإثبات الاستدامة. وسوف تُبذَل جهود لضمان كون الرسوم المتقاضاة مستدامة. وسيتم استعراض ذلك في السنة الخامسة للبرنامج. وأخيراً، يضمن مكون التعزيز المؤسسي استدامة منظمة تنمية الصناعات الصغيرة ويقتضي أن تواصل المنظمة الوصول إلى المجموعات المستهدفة في الأقاليم الخمسة عشر الأخرى في البلد في نهاية البرنامج.

ثانياً – الوثائق القانونية والسند القانوني

34- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية تنزانيا المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها، باعتباره الملحق.

35- وجمهورية تنزانيا المتحدة مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

36- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

---

[2] تضم ملفات الشروح التفاصيل الكاملة لمذكرة الاستعراض البيئي والنطاق الخاصة بالبرنامج.

ثالثاً- التوصية

37- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية تنزانيا المتحدة قرضاً بعملات متنوعة بمبلغ يعادل اثني عشر مليونا وتسعمائة وخمسين ألف وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (000 950 12)، على أن يستحق في موعد غايته 1 أكتوبر/تشرين الأول 2046 وأن يتحمل رسم خدمة بواقع (0.75%) سنويا، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

قرر كذلك: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية تنزانيا المتحدة منحة بعملات متنوعة تعادل قيمتها ثلاثمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 300)، بشروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 12 ديسمبر/كانون الأول 2006)

الرصد

1- سيعتمد نظام رصد وتقييم البرنامج على مشاركة أصحاب المصلحة وسيسانده خبراء استشاريون دوليون ووطنيون معينون لفترات قصيرة لتقديم المساعدة المخصصة عندما تتطلبها منظمة تنمية الصناعات الصغيرة و/أو وزارة الصناعة والتجارة والتسويق. وسوف يساعد البرنامج الحكومة وأصحاب المصلحة على تصميم وتنفيذ نظام للرصد والتقييم على أساس الإطار المنطقي للبرنامج من أجل تقييم الأداء على مستوى القواعد الشعبية وخطط العمل والميزانيات السنوية للبرنامج. وسيكون اختيار المؤشرات والتصميم الشامل لنظام الرصد قائما على النتائج وموجها نحو تحقيق الأهداف بالشكل الذي يقبله الصندوق ويوافق عليه. وسوف تقع على أخصائي الرصد والتقييم في منظمة تنمية الصناعات الصغيرة و/أو وزارة الصناعة والتجارة والتسويق المسؤولية الشاملة عن الأداء السليم (وتقديم التقارير) في نظام الرصد والتقييم الذي سيرصد أيضا التقدم المالي والمادي للبرنامج ورفع تقارير بشأنه إلى أصحاب المصلحة من أجل تهيئة بيئة أفضل للتعلم. وسوف تكفل الحكومة أن يشمل نظام رصد وتقييم البرنامج، من بين جملة أمور، إطار نظام إدارة النتائج والأثر الذي سيقوم الصندوق بإبلاغه للحكومة.

التركيز على المساواة بين الجنسين

2- تكفل الحكومة مشاركة النساء في جميع أنشطة البرنامج بما يحقق المساواة والإنصاف الكاملين بين الجنسين، وإعطاء الأفضلية للمرشحات من النساء في حال تساوي جميع العوامل عند تعيين موظفي البرنامج.

توريد واستخدام مركبات البرنامج

3- تكفل الحكومة أن جميع المركبات التي يتم توريدها في إطار البرنامج يتم تأمينها واستخدامها لتنفيذ البرنامج، وأن أنواع المركبات التي يتم توريدها في إطار البرنامج تلائم احتياجات البرنامج.

المساهمات النظيرة

4- تتخذ الحكومة جميع الإجراءات اللازمة لضمان إدراج المساهمات النظيرة التي تقدمها للبرنامج في ميزانيتها الاستثمارية السنوية العامة بدقة. وتستخدم هذه المساهمات النظيرة، وفقا لخطة العمل والميزانية السنوية لكل سنة من البرنامج، لسداد الضرائب المتنازل عنها وأماكن المكاتب. وتكفل الحكومة كذلك إتاحة مساهماتها النظيرة للبرنامج في الوقت المناسب طيلة فترة تنفيذه.

الإعفاء من الضرائب

5- تعفي الحكومة من الضرائب جميع عمليات استيراد السلع وشراؤها وتوريدها، والخدمات الممولة من القرض. وتخصم قيمة هذه الإعفاءات من التزام الحكومة بتوفير أموال نظيرة للبرنامج.

التأمين على موظفي البرنامج

6- تؤمن الحكومة على موظفي البرنامج الرئيسيين ضد المخاطر الصحية والحوادث بما يتماشى مع إجراءات الحكومة ولوائحها.

محتوى البرامج الإذاعية

7- تتخذ الحكومة جميع الإجراءات الضرورية لكفالة أن المواد التي يتم إنتاجها و/أو إذاعتها في أي نوع من وسائط الإعلام (i) صحيحة من الناحية الوقائعية وغير مضللة أو خادعة؛ (ii) لا تنتهك أو تعتدي على أي حق من حقوق أي طرف آخر؛ (iii) لا تنطوي على أي افتراءات أو تشهير أو خروج على الذوق العام؛ (iv) لا تشكل خرقا للقوانين المدنية أو الجنائية، بما في ذلك القوانين التي تنظم استعمال وتوزيع محتوى البرامج الإذاعية، وحماية الخصوصية الشخصية؛ (v) لا تحتوي على معلومات ذات صبغة سياسية أو دينية؛ (vi)عدم تشجيع الممارسات البيئية المعاكسة؛ (vii) لا تستعمل اسم الصندوق أو شعاره أو خاتمه الرسمي في الإعلان أو في أي غرض ترويجي آخر.

حالات التعليق الإضافية

8- (أ) يجوز للصندوق أن يعلق، كلياً أو جزئياً، حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض في حال حدوث أي من الوقائع التالية:

(i) أن يتم التنازل عن دليل تنفيذ البرنامج، أو أي بند فيه، أو تعليقه، أو إنهاؤه، أو تعديله، أو تغييره دون موافقة مسبقة من الصندوق، وأن يقرر الصندوق أن مثل هذا التنازل، أو التعليق، أو الإنهاء، أو التعديل، أو التغيير قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى أثر مادي سلبي على البرنامج؛

(ii) أن يقرر الصندوق أن الفوائد المادية للبرنامج لا تصل إلى المجموعة المستهدفة، أو أنها تصل إلى أشخاص خارج المجموعة المستهدفة؛

(iii) أن يخطر الصندوق الحكومة بأنه تلقى ادعاءات قابلة للتصديق بشأن ممارسات فساد أو تدليس فيما يتعلق بالبرنامج وعدم قيام الحكومة بالتحقيق في الأمر بصورة كاملة وفورية على نحو يرتضيه الصندوق، أو أن يرى الصندوق بعد ذلك، بالاستناد إلى نتائج التحقيق المذكور وعلى أساس معلومات أخرى متاحة له، وبالتشاور مع الحكومة، أن مثل هذه الممارسات قد وقعت وأن الحكومة لم تتخذ التدابير الملائمة وفي الوقت المناسب لمعالجة الأمر بما يرضي الصندوق.

(ب) يعلق الصندوق، كلياً أو جزئياً، حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض و/أو حساب المنحة إذا لم يتم بصورة مرضية إنجاز تقرير (تقارير) مراجعة الحسابات وفقا لما تتطلبه اتفاقية التمويل في غضون اثني عشر شهراً من نهاية السنة المالية.

الشروط المسبقة للسحب

9- فيما يلي الشروط المسبقة للسحب:

(أ) لا يجوز سحب أي مبالغ من حسابي القرض والمنحة إلا بعد:

(i) موافقة الصندوق على مسودة خطة العمل السنوية الأولى وخطة التوريد؛

(ii) قيام الحكومة باتخاذ ترتيبات لإتاحة المساهمات النظيرة للسنة الأولى من البرنامج وتقديم ما يثبت ذلك.

(ب) لا يجوز سحب أي مبالغ من حساب القرض فيما يتعلق بنفقات دعم وكالات الإعلام أو عقود تقديم الخدمة إلا بعد الانتهاء من وضع دليل تنفيذ البرنامج وموافقة الصندوق عليه.

شروط النفاذ

10- يحدد ما يلي كشروط مسبقة لنفاذ اتفاقية التمويل:

(أ) أن تعين الحكومة منسق البرنامج حسب الأصول؛

(ب) أن تفتح الحكومة، حسب الأصول، الحساب الخاص والحساب المصرفي للمنحة، وحسابات البرنامج؛

(ج) أن يوافق الصندوق على مسودة مذكرة التفاهم؛ وأن يتم تسليم الصندوق نسخة من مذكرة التفاهم الموقعة، وأن تكون أساسا بالصورة التي يعتمدها موظف مختص من الحكومة ويشهد أنها صحيحة وكاملة؛ وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بها من جانب وزارة الصناعة والتجارة والتسويق ومنظمة تنمية الصناعات الصغيرة قد تم التفويض بهما و/أو المصادقة عليهما حسب الأصول وفقا لجميع الإجراءات المؤسسية والإدارية والحكومية اللازمة، وأن يكون قد تم الوفاء بجميع الشروط المسبقة لنفاذها (بخلاف نفاذ وثائق القرض)؛

(د) أن يكون قد تم التوقيع على اتفاقية التمويل حسب الأصول وأن يكون التوقيع والأداء المتعلقان بهما من جانب الحكومة قد تم التفويض بهما والمصادقة عليهما من جانب جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛

(ه) أن تكون الحكومة قد سلَّمت الصندوق رأياً قانونياً مؤيداً صادراً عن النائب العام للحكومة وأن يكون هذا الرأي مقبولاً للصندوق شكلاً ومضموناً.

Key reference documents

Country reference documents

National Strategy for Growth and Reduction of Poverty (MKUKUTA), 2005
Small and Medium Enterprises Development Policy, 2003
2000/01 Household Budget Survey, 2002
Environmental Management Act, 2005

IFAD reference documents

Regional Strategy for Eastern and Southern Africa
2002 Tanzania COSOP
2003 Private Sector Partnership and Development Strategy
Administrative Procedures on Environmental Assessment
Prerequisites of Gender Sensitive Design
Key files in appraisal report

Other miscellaneous reference documents

Economic Commission for Africa, 2005. African Governance Report. ECA, Addis Ababa
World Bank. Tanzania Debt Relief.

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:20035067~menuPK

Logical framework

Narrative	Indicators	Means of Verification	Assumptions
Support Goal (PRSP goal) Reduced unemployment Greater productivity, profitability and off-farm incomes through access to markets and services and SMEs (MKUKUTA cluster 1 goal)	**Impact (3rd level indicators)** In selected six regions: • those below poverty line reduced from 39 per cent to 25 per cent by 2014; • agric. GDP grows goes from 5 per cent to 6 per cent p.a. by 2014; • Child malnutrition reduced by 25 per cent by 2014	National statistics	Political will for progressive commercialisation Improved business environment at the local level Stable macro-economic conditions
Support Purpose (or Development Objective) Targeted rural entrepreneurs (including the rural poor, women and youth) have improved skills, knowledge and access to markets, in order to increase household food security and cash incomes	**Outcomes (2nd level or headline indicators)** 30 per cent and 60 per cent of 3.8m. rural adults assess improved information and market access as contributing to family food sufficiency and cash income by end Year 3 and 7; 25 per cent of above fall among disadvantaged groups, e.g.food insecure households, women-headed, orphan headed and HIV/AIDS affected households, unemployed youth etc.	National and District reports Programme reports Professional organisations, Chamber of Commerce and association reports	Improved business environment Infrastructure improvement
Component 1. Communication in Rural Business			
Objectives/Purposes Design and implementation of a communication strategy in support of the three MUVI programme components.	A Communication Strategy document with production and dissemination plans, training and budget allocated and Knowledge Audit. Integrated activities with the Knowledge Management (KM) dimension	Strategy document, impact assessment, KM document-ation, KM needs assessment	A communication contractor (MIP) can be hired by SIDO. Readiness of participants to respond to new tools and technologies
Component 2. Rural Business Support Services			
Objectives/Purposes, Improved value chain coordination and cohesion	150 per cent rise in supply contracts between producers and RMSMEs by Yr 3 175 per cent rise supply contracts between RMSMEs and market by end Yr 3	Quarterly reports by VCIPs M&E reports by SIDO M&E reports by MITM	Favourable business climate Favourable weather Competitiveness in financial sector maintained
Component 3. Institutional Strengthening			
Objective Public and Private Sector institutions provided with skills and capacity to ensure efficient and effective support to rural SMEs in target regions	**Outcomes (2nd level or headline indicators)** 860 person-courses for technical training and institutional capacity building 12 regional, 18 district and 3 national awareness campaigns completed Contracts with 6 VCIPs and 1 MIP (service providers) correctly awarded in Yr. 1 and 3, and supervised.	M& Reports by MITM, SIDO, MIP and VCIPs. Feedback from listener clubs (Component 1)	National support to rural MSME continues. Adequate human capacity in MITM/ SIDO available for implementation Service providers available for contracts